



قبول 36 طلب مشاركة من شركات محلية وعالمية مشاركة قياسية في الدورة الثالثة للمختبر التنظيمي لسوق أبوظبي العالمي

أبوظبي، 4 يونيو 2018: كشف سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي في أبوظبي، عن قبول الدورة الثالثة من مبادرة "المختبر التنظيمي" لـ 36 طلب مشاركة من شركات تكنولوجيا مالية محلية وعالمية تقدم حلولاً مالية مبتكرة للقطاع المالي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وتعد طلبات المشاركة في الدورة الجديدة من البرنامج هي الأكبر مقارنةً بالدورتين الماضيتين، حيث ارتفعت بنسبة 70% مقارنةً بالدورة الثانية التي تلقت 22 طلب مشاركة والدورة الأولى التي تلقت 11 طلب مشاركة. كما ضمت الطلبات الجديدة مزيجاً متنوعاً من الشركات المحلية والشركات القادمة من أسواق دول مثل البحرين، ولبنان، وكينيا، والهند، وماليزيا، واليابان، وسنغافورة، وأستراليا، وإسبانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

وفتح سوق أبوظبي العالمي باب المشاركة في الدورة الجديدة من "المختبر التنظيمي" في فبراير الماضي، مستهدفاً استقطاب شركات التكنولوجيا المالية المبتكرة لطرح منتجات وحلول فعالة تعزز الشمولية المالية وجودة الخدمات المالية المقدمة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتشمل ابتكارات مقدمي طلبات المشاركة في البرنامج مجالات متعددة تضم، حلول الدفع، وتمويل سلسلة التوريد، وحلول التمويل الإسلامي، والتحليلات المتقدمة، وتعلم الآلات، وذلك بهدف توفير رؤى جديدة وتقييم أعمق للمخاطر فيما يتصل بحلول التدفقات النقدية وإدارة المخاطر، حيث ستتمكن الشركات التي يتم اختيارها للمشاركة في "المختبر التنظيمي" من تطوير واختبار حلولها المبتكرة وطرحها بشكل تجريبي للمستهلكين.

وقال ريتشارد تنج، الرئيس التنفيذي لسلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي: "يعد المختبر التنظيمي اليوم ثاني أنشط بيئة تنظيمية حاضنة لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة في العالم. وهو مساهم فعال في وضع المعايير، والممارسات وجوانب الحوكمة المتصلة بتعزيز التعاون وتحديد الأنظمة لتطوير التكنولوجيا المالية في المنطقة".

وأضاف: "تلقى المختبر التنظيمي منذ تأسيسه حوالي 70 طلب مشاركة من شركات تكنولوجيا مالية تمتلك حلولاً مبتكرة وقابلة للتطبيق بما يعود بالفائدة على المؤسسات المالية وقطاع الأعمال في أبوظبي ودولة الإمارات والمنطقة. وسنواصل العمل بشكل وثيق مع شركائنا لمساعدة ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز قدراتها الرقمية، وتمكين الشمولية المالية لتوسيع نطاق الخدمات المالية عالية الجودة عبر تسهيل الوصول للبيانات والتحليلات، والمساهمة في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وانتشار الخدمات المالية".

وكان سوق أبوظبي العالمي قد أطلق "المختبر التنظيمي" في نوفمبر 2016، كأول مبادرة من نوعها على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدعم وتمكين شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة عبر توفير منصة متكاملة لتطوير واختبار الحلول والخدمات المالية المبتكرة ضمن بيئة محكمة وأمنة بشكل اقتصادي على مدار عامين في إطار ضوابط تنظيمية محددة ونهج مبنى على الحد من المخاطر، والاستفادة من الخدمات الرقمية بما يعزز الابتكار في قطاع الخدمات المالية بدولة الإمارات والمنطقة.

وتتيح المشاركة في "المختبر التنظيمي" العديد من المزايا للمشاركين تشمل، العمل عن قرب مع فريق عمل متخصص من المشرفين لتقديم الدعم حول الشؤون التنظيمية ومساعدة شركات التكنولوجيا المالية على فهم المتطلبات التنظيمية المحددة ووضع خطط العمل والتطوير والاختبار المناسبة، والاستفادة من خبرات ومعارف الشبكة الواسعة من شركاء سوق أبوظبي العالمي من المؤسسات المالية والخبراء والمستثمرين، وتوظيف مجموعة من الخدمات الرقمية التي يقدمها تطبيق "تيمينوس" المتخصص في تمكين دمج الحلول المبتكرة مع البيانات المصرفية واختبار الحلول القابلة للتطبيق والتوسع.

يذكر أن سوق أبوظبي العالمي يواصل، من منطلق مكانته كمركز مالي دولي ومركز للتكنولوجيا المالية، لعب دور فعال عبر التعاون المستمر مع مختلف الأطراف المعنية بما يشمل مسرعات الأعمال، ومراكز العمل المشتركة، والهيئات الأكاديمية، والمؤسسات المالية والتكنولوجية، والجهات التنظيمية، والجمعيات المتخصصة، ومجتمع الشركات الناشئة بهدف بناء مجتمع متكامل وبيئة حيوية لنمو وتطوير التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات والمنطقة.

- انتهى -

ملاحظات للسادة المحررين:

نبذة عن سوق أبوظبي العالمي:

بدأ سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي الواقع في عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة، ممارسة أعماله رسمياً في يوم 21 أكتوبر من عام 2015. وتأسس السوق بموجب قانون اتحادي ليشكل جزءاً محورياً من رؤية أبوظبي الاقتصادية، حيث يلعب من خلال موقعه الاستراتيجي دوراً هاماً في ترسيخ مكانة أبوظبي كمركز رائد للمال والأعمال على الصعيد الدولي، يرتبط مع الاقتصادات المتنامية في الشرق الأوسط، وأفريقيا، وجنوب آسيا وغيرها من مناطق العالم.

ويتكون سوق أبوظبي العالمي من ثلاث سلطات مستقلة تشمل، سلطة التسجيل، وسلطة تنظيم الخدمات المالية، ومحاكم سوق أبوظبي العالمي، حيث تقوم استراتيجية السوق الواقع في مدينة تضم أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم، وأحد أكبر تجمعات الأشخاص والمؤسسات ذوي القيمة المالية العالية، على النشاط في مجالات رئيسة تعتمد على مرتكزات قوة أبوظبي تشمل الخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات، والابتكار المالي. ويتيح سوق أبوظبي العالمي للشركات المسجلة فيه ممارسة نشاطاتها ضمن بيئة عمل تتمتع بأطر تنظيمية ذات مستويات عالمية، ونظام محاكم مستقل وبنية تحتية تشريعية تستمد قواعدها من قانون العموم الإنجليزي.

وحصل سوق أبوظبي العالمي منذ تأسيسه على عدد من الجوائز الهامة منها، تتويجه لعامين متتاليين بجائزة "أفضل مركز مالي دولي للعام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" نظير مبادراته ومساهماته المتميزة في أسواق رأس المال بالمنطقة وفقاً لجوائز "جلوبال انفستور".

ويقع سوق أبوظبي العالمي ويشرف على إدارة جزيرة الماربه، وهي منطقة مالية حرة تمتد على مساحة إجمالية تبلغ 114 هكتار (1.14 كلم مربع)، وتضم مرافق مالية وتجارية تشمل مباني سكنية، ومراكز ومحلات تجارية، وفنادق ومرافق ترفيهية ومساحات مكتبية. للمزيد من المعلومات حول سوق أبوظبي العالمي، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني www.adgm.com

للاستفسارات الإعلامية، يرجى التواصل مع:
هاجر الطنجي، مدير العلاقات العامة والإعلام
رقم الهاتف: +971 2 333 8864
البريد الإلكتروني: Hajer.AITenaiji@adgm.com